المنشور

التجمع اليساري
من اجل التغيير

عدد ٣ ايار ٢٠٠٦



أسقطوا النظام

أسقطوا هذا النظام

فليصمت أمراء الطوائف. إنهم ينتمون إلى طيّات التاريخ الغابر. لم يعد يحتمل الناس مجونكم وعهركم، لستم سوى غوغاء وضجيج يدوي من مجاهل التاريخ السوداء.

يتكلمون عن إلغاء الطائفية من النفوس، وهي ليست موجودة سوى في نفوسهم. هم يريدونها لأنها تبقي على سلطتهم، لأنها تبقيهم راسخين في مقاعدهم، تبقيهم كما هم، سجانين رسميين للشعب.

برهن الناس أنه باستطاعتهم العيش من دون اقتتال طائفي. لم تحصل منذ انتهاء الحرب الأهلية جريمة طائفية واحدة غير مرتبطة بميليشيات الطوائف. نهايات الحرب تلك، كانت حرب الميليشيات على المدنيين، وهم يريدون الآن أن تكون مرحلة السلم حرب الزعماء على المواطنين والعمال والناس العاديين.

كفى تحقيراً للناس، حان الوقت لتصمت هذه الكلاب المسعورة المتمثّلة بالطبقة الحاكمة الحالية والتاريخية ومرشديهم من سماسرة المؤسسات الدينية التي تهاب إلغاء الطائفية لأنها فقط تهاب أن تفقد سلطتها الاستغلالية؛ فليحدد الناس بأنفسهم انتماءاتهم العقائدية بحرية وليس إكراهاً.

يريدون التفرقة ليسيطروا بيد من حديد. لا يحق لهم التكلم عن الحرية أو الديمقراطية طالما هم من يحمل العصا ليضرب كل من يريد أن يمارس حريته في اختيار عقيدة ما أو عدم الاختيار.

لتسدّ أفواههم التي تتجشأ بالأكاذيب، لقد برهنت هذه السلطة والتي سبقتها أنها سلطات رثّة لا تريد التغيير ولا الديمقراطية، بل أن تفرض المزيد من القيود والإبقاء على نظام طائفي أثبت في الآونة الأخيرة أنه لا ينتج سوى الأزمات والاقتتال والتصفيات. هذا النظام لا يستطيع أن يفرز إرادة شعبية بل قوانين لإدارة سجون طائفية مناطقية وأراض خصبة للنزاع والفتن.

لا قدسية لأي نظام، فالنظام ليس سوى مساومة ومصالحة بين ما يريده المجتمع والواقع الذي يعيش فيه. والنظام الطائفي هو كأي نظام آخر لديه مدة صلاحية تنتهي حين لا يستطيع أن يلبّي حاجات المجتمع، وحين لا يتوافق مع الواقع.

النظام الطائفي انتهت صلاحيته منذ زمن بعيد؛ بدل أن ينتج تغييراً سياسياً جدياً يعكس الواقع الجديد للمجتمع، أنتج حرباً أهلية. والآن، يبرهن مجدداً بأن ليس باستطاعته تدارك مرحلة الصراع السياسي وأصبح يحتّم على أي صراع أن يتحول مباشرة إلى صراع ما بين أقطاب الطائفية، فلا ينتج سوى أغلبيات ظرفية وطائفية. والمستفيد الأول من بقائه هم من يريدون الاستمرار في بقاء الاستغلال الفردي والجماعي للشعب.

بدأوا بالحوار لأن هذا النظام لم يكن بمقدوره إدارة صراع سياسي ديمقراطي دون التخوف من حرب أهلية، فألغوا لغة الشارع الذين استغلّوه منذ سنة ليصلوا إلى تلك الطاولة. ألغوا المقومات الأساسية للديمقراطية، أي الاعتراض والصراع. ألغوا حق الشعب في تقرير مصيره، وحقه في وقوفه بوجه سلطته. ألغوا حقه في تغيير واقعه نحو الأفضل.

ماذا أنتج هذا الحوار؟ لم ينتج سوى مأسسة لأزمة لا تفرز سوى اتفاقات هدنة، ولا حلول دائمة. إن بقي النظام الطائفي، فمن المحتّم ومن المؤكد أن الأزمة ستمتدّ وستستمر وستجدد نفسها بأشكال مختلفة.

التوافق ما بين زعماء الطوائف ليس بالديمقراطية، إنه دليل أساسي على الهروب من الديمقراطية واستبدالها باتفاقيات جانبية سمّيت اليوم بالحوار – فإذا كان المجلس النيابي هو المكان المزعوم الذي تُصنع فيه القرارات الشعبية، فلتحلّ الأزمة هناك.

لماذا الحوار إذاً؟ السبب وراءه هو أن النظام الديمقراطي في لبنان لم يتم تصميمه لتمثيل الإرادة الديمقراطية كونه غير مبني لصناعة السياسات بل للجم السياسية الديمقراطية وتدعيم الخيار الطائفو-سياسي. الواضح أن المشكلة هي في النظام الموجود، فلماذا الهروب من المشكلة والذهاب إلى الحوار؟ حل الأزمة الداخلية يبدأ بتغيير هذه الآلية والنظام الذي ينتجها. الحل هو بإلغاء النظام الطائفي على كافة المستويات.

دعوا الناس تقرر من تريد أن يمثلها.

صراعنا اليوم، صراع مباشر ضد النظام القائم، صراعنا هو ضد هذه السلطة العنصرية ضد شعبها. صراعنا سياسي بامتياز ويتطلب مواجهة شاملة نابضة متجددة تستطيع أن تتخطّى انهزامية ديناصورات السياسية الحالية.

علينا التطلّع نحو الديمقراطية كآلية للانتقال بواقعنا الحالي نحو واقع جديد وأفضل. الديمقراطية ليست خضوعاً أمام الواقع أو الاستسلام له، بل هي عملية لفهم الواقع والبناء على تغييره.

لا يكفي اليوم القول بأننا لسنا طائفيين، أو إننا ضد الطائفية. علينا العمل على تنظيم أنفسنا، والبدء بعملية البناء من أجل حركة مناهضة للطائفية والنظام الطائفي. علينا جميعاً مواجهة هذا النظام بكل الوسائل الضرورية وبشكل جدّي، لنتخلص منه إلى الأبد، لأن هكذا نظام يمنعنا من التطور كمجتمع وكحالات سياسية ونقابية ومجتمعية.

إن كنا نريد مجتمعاً أفضل، وإن كنا نريد حقاً مكاناً أفضل لنا ولمن سيأتي من بعدنا، علينا البدء بعملية التغيير بأنفسنا. هكذا بنيت الحضارات عبر التاريخ.

العملية ليست سهلة ولكنها ليست مستحيلة، فالتاريخ يثبت أن الشعوب قادرة على تغيير مصيرها، واليوم نرى طلّاب المدارس الفرنسية يدافعون عن مكتسبات سنوات من نضال عمّال أوروبا، ونرى الرياح ترتد على النيوليبرالية وعلى وصفات البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة في فينيزويلا وبوليفيا، فلماذا لا يحق لنا نحن أن نصنع تاريخاً أفضل؟

المنشور

نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:

– المنشور، زيكو هاوس، ١٧٤ شارع سبيرز - بيروت، لبنان

– البريد الالكتروني: almanshour@tymat.org

www.tymat.org
info@tymat.org

فليدفع من استفاد

رشاد شمعون وطارق عبدالله

يغرق لبنان منذ اتفاق الطائف في ما يقدر بنحو ٤٠ مليار دولار من الدين العام. و بينما كان من المفترض أن تُستثمر هذه الأموال في إعادة البنى التحتية (والفوقية) وعودة المهجرين إلى منازلهم وإنشاء شبكات المياه والكهرباء وتحسين وضع التعليم والوضع المعيشي للشعب بعد حرب الميليشيات، ذهبت إلى جيوب الطبقة الحاكمة المسؤولة عن تلك الحرب وما خلفته من دمار.

في ملف الكهرباء، صُرف ما يوازي ١٠ مليارات دولار على شبكة كهرباء لا تخدم بصورة متواصلة (٢٤/٢٤) سوى منطقة بيروت الصغرى (أي سوليدير وجوارها والمناطق التي تخطط لضمها مستقبلاً)، بينما تخضع المناطق الأخرى من الجنوب (ما عدا المصيلح) إلى الضواحي وكسروان والشمال والبقاع وعلى امتداد الوطن للتقنين. تأتينا المفاجأة من العراق، حيث تم تخصيص ١٢ مليار دولار لتوفير التيار الكهربائي لجميع الأراضي العراقية (ومساحته ٤٢ مرّة مساحة لبنان، وعدد سكانه ٧ أضعاف).

أما في ملف "الجيوب" للإعمار، فقد كلّف إعمار البنى التحتية وشبكة الطرقات التي ما زالت مزرية في أغلب المناطق، أضعاف الكلفة اللازمة، جرّاء التلزيمات العشوائية لشركات تعود ملكيتها للطبقة السياسية ذاتها.

لم ينتهي مسلسل الهدر والسرقة عند ذلك، ونهب بعض المهرّجين صندوق المهجّرين، ولم تستكمل العودة.

أما في ما يتعلق بالتعليم، فبعض المناطق لا نجد فيها أي أثر لمدرسة رسمية. وفي المقابل، نجد في مناطق أخرى فائضاً هائلاً في عدد المدارس التي يبقى الكثير منها فارغاً. هذا بدون ذكر الوضع التي وصلت إليه الجامعة اللبنانية جرّاء الخطة المنهجية للقضاء عليها خدمة لجامعات النواب والوزراء التي لا تتوفر فيها الشروط اللازمة للتعليم العالي.

نضيف إلى ذلك فضيحة الهاتف الخليوي، وفضيحة الكسارات التي كان آخر فصولها منح النائب فتوش ٢٥٠ مليون دولار لكي يكف عن التهام الجبال القليلة المتبقية والتحول عنها إلى أكل الفتوش.

نكتفي عند هذا الحد من فضائح الطبقة السياسية لنبين كيف وأين ذهبت أموال الدين العام. أما في نتائج هذا الدين يأتينا مؤتمر باريس-٢ لاستبدال الدين الداخلي بآخر خارجي لكي يشكل هذا الدين ورقة الضغط على لبنان لفتح أسواقه ورفع الدعم عن الصناعة والزراعة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أي إلى إمبراطورية الشركات الـ"عابثة" بالقارات. واستكمالاً لذلك، يأتينا بيروت-١ الذي لا يختلف عن سابقاته سوى أن تكلفة المؤتمر تقع على عاتقنا لأنه سيعقد في بيروت.

و لبيروت-١ أيضاً شروطه؛ شروط لكي يقبل المجتمع الدولي أن يقضي على نظام دولة الرعاية والمتمثلة بالورقة الإصلاحية التي طرحت مؤخرا على مجلس النواب. يأتي في هذه الورقة بنود عدة، منها:

- **زيادة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪ في ٢٠٠٦ - والى ١٥٪ في ٢٠٠٨.**
- **رفع الدعم عن البنزين تدريجياً حتى تحريره سنة ٢٠٠٨ ، ويعني ذلك أن سعر صفيحة البنزين سيصل إلى ٣٢ ألف ليرة لبنانية.**
- **خصخصة قطاع الهاتف الخليوي الذي كلف فسخ العقود مع شركات إدارته أكثر من ٥٠٠ مليون دولار وستعاد الكرة مع الشركات الحالية.**
- **رفع الدعم عن القمح والسكر والتبغ مما يزيد من فقر المزارعين لأنه ما من بديل يقدم إليهم.**
- **تحديد المعاش التقاعدي في نظام تعويض نهاية الخدمة الجديد بـ٥٠ و٦٠٪ من أصل الراتب وزيادة الاشتراك من ٨,٥٪ يدفعها صاحب العمل إلى ١٢,٥٪ على صاحب العمل و٥٪ على العامل. و لم تحدد الدولة مشاركتها في الفرع الجديد كما لم تدرس دفع المتأخرات الواجبة عليها لصندوق الضمان الاجتماعي. يعني هذا التوجه إلغاء نظام التعويضات في نهاية الخدمة وإلغاء تعويضات الصرف في القطاع العام.**
- **التعاقد الوظيفي الذي يلغي الحقوق التي اكتسبها عمّال لبنان من خلال نضالهم وذهب البعض ضحية قمع النظام لها.**

إضافة إلى هذه البنود، تحمل الورقة بعض الشعارات، مثل وقف الهدر والفساد، التي لا يمكن تحقيقها لأن الفاسدين والسارقين هم في السلطة، وأول خطوة نحو تحقيق هذا الشعار كان رفضهم مشروع التدقيق المالي.

تترافق هذه الإجراءات مع كلام عن إلغاء الضريبة على التركات، أي إعفاء أولاد أصحاب الثروات من دفع الضرائب على أموال لم يعملوا للحصول عليها.

يظهر لنا جليا في ما تقدم خطة هذه الحكومة الجديدة التي لا تختلف كثيراً عن سابقاتها والرامية إلى إغراقنا في بحر عولمة الشركات، والنيوليبرالية المتوحشة لإفقار الفقير وزيادة ثروة الأثرياء، بحجة خدمة الدين العام.

السلطة اليوم هي كالتي من سبقها من سلطات، هي سلطة عنصرية تجاه شعبها، حاقدة على الفقراء وليس على الفقر، هذه السلطة اليوم لا تريد سوى تكديس الأرباح على الأرباح بينما تعاني الأغلبية الساحقة من الناس من الظلم والاستبداد والاستغلال.

لماذا لا يدفع من كان مسؤولاً عن اندلاع الحرب و دمارها ومن نَهَب الأموال المخصصة لإعادة إعمار ما دمره والمستفيد من فتح الأسواق ومن له أسهم في الشركات المتعددة الجنسيات أعباء الدين؟ فلتدفع الطبقة الحاكمة أعباء هذا الدين، لأننا ما زلنا فقراء.

العنصرية في لبنان طالب كاميروني يدفع الثمن

منذ نشر الرسوم الكاريكاتورية المتعلقة بالنبي محمد، أصبح الأفارقة نصب أعين اللبنانيين.

يقطن في المبنى الجامعي الكائن مقابل سفارة فرنسا تماماً، "غي دونغمو"، طالب في السنة الثالثة - إدارة أعمال في جامعة القديس يوسف، لبنان. يعبر الطريق ليلتحق كما العادة في صفه. وكما منذ نشر الرسوم الكاريكاتورية المتعلقة بالنبي محمد، أحيطت سفارة فرنسا بالقوى الأمنية، الذين ليس لديهم ما يعملونه، سوى إطلاق الألفاظ المسيئة والعنصرية بحق الطلاب الأفريقيين مثل: "عبد، شرموطة، أسود".

الطالب الكاميروني، لسوء حظه، أراد أن يرد عليهم، وخاصة على إساءاتهم غير المنتهية، فرسم بيده إشارة تدل على "جنونهم". فوراً، هاجمه ١٥ شرطياً، وانهالوا عليه بالضرب المبرح. وبفضل تدخل عناصر من شركة للأمن الخاص العاملين في السفارة، توقفت "الحملة التأديبية" بحقه، ولكنه خرج مصابا ببعض الرضوض. مع وصول المسؤولة عن الخدمات الاجتماعية في جامعة القديس يوسف إلى المكان، أطلق رجال الشرطة رواية، بأنه رفض إبراز بطاقة هويته، وطلبوا الاعتذار، ما أرضى المسؤولة الجامعية، ولكن "غي" لم يجد الفرصة ليفهم ما يجري طالما الحديث قد أجري بأكمله باللغة العربية.

عنصرية معتادة

بعد ٣ أيام، تعرضت الطالبة الفرنسية-السنغالية "آمي ديونغ" لألفاظ مهينة في بيروت، أطلقت من عنصرين لبنانيين. ألفاظ تمس ذاتها وتاريخها وتهدد بالاعتداء عليها، الدعم الوحيد الذي وفر لها أتى من القنصلية الفرنسية، بيروت، حيث طلبت العودة إلى فرنسا، وهي تشعر بالخوف لبوحها بإجرام العنصرية اللبنانية.

قبل ذلك ببضعة أسابيع، كان دور البوروندي "نولجينس ناهايو"، طالب دراسات عليا في الجامعة اللبنانية، حيث شوهد يُضرب بمسدس على رأسه في وسط حافلة دون تدخل أي من ركابها الذين اعتبروا ذلك من قبيل المزاح.

كذلك في صالة للكمبيوتر في الجامعة، طالب في السنة الأولى، سئل عما يفعله مع الآلات (الكمبيوتر) وعما "إذا أنهى عمله في التنظيفات؟" و" هل تقوم بتنظيف الأرض هنا؟"، "لأن الأفريقي لا يصلح إلا للقيام بالتنظيفات!!".

كل هذه الشهادات هي من دون إحصاء المراقبة المزعجة من قبل الشرطة التي ليست موجهة سوى إلى الأفريقيين(ات)، ما يشبه البحث بأي ثمن عن أشخاص نلبسهم تهمة القيام بموجة الاغتيالات السياسية التي حصلت في لبنان منذ عام إلى اليوم.

عن Zombie media ٢٨/٣/٢٠٠٦
المقال بالفرنسية www.lemessager.net

زوروا مرصد العنصرية على موقع التجمّع اليساري من أجل التغيير www.tymat.org

واجهة الإمبريالية

باسم شيت

منيت الولايات المتحدة الأميركية بفشل ذريع في مشروعها "لدمقرطة" الشرق الأوسط، أو بتعبير آخر لخلق سلطات ملحقة لها. ففي العراق، أنتجت الديمقراطية الأميركية فوضى طائفية عارمة وهاجمتها معظم القيادات السياسية في العراق كونها السبب الرئيسي وراء تلك الفوضى. والضربة الثانية كانت من فلسطين، حيث فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وذلك في انتخابات مدعومة من قبل البيت الأبيض.

تظن الإدارة الأميركية أن لبنان سيكون الورقة الرابحة لمشروعها، ففي اجتماع بين بوش ورئيس الوزراء السنيورة، قال بوش: "ليس لدي شك بأن لبنان يستطيع أن يكون نموذجاً لما هو ممكن في الشرق الأوسط الكبير (!)".

راهنت قوى ١٤ آذار في أولى مراحل ثورتها المبهمة، أنه مع توسع السيطرة الأميركية في الشرق الأوسط يمكنها الالتحاق في ذلك المشروع ودخول مساحة العالم "الحر" كما تحب أن تسميه الولايات المتحدة، وخاصة أنه ظهر واضحاً أن الإدارة الأميركية بدأت منذ العام الماضي إعطاء اهتمام زائد للبنان، كونه قد يمثّل المخرج الأفضل لها من أزمتها في مشروعها "الديمقراطي" في الشرق الأوسط.

لكن فشل المشروع الأميركي الديمقراطي ليس مرهوناً فقط بالوضع الفلسطيني والوضع العراقي أو حتى الوضع الأوكراني، حيث عادت وانهزمت الثورة البرتقالية في الانتخابات الأخيرة. تبدو ظواهر فشله في لبنان أيضاً. الديمقراطية الأميركية أولاً تعتمد على استغباء المطالب الشعبية للديمقراطية، وتتصور أنها لو اخترعت حالة عصيان مدني وتغيير سطحي فإنها ستخدع الناس بأنها أنشأت ديمقراطية فعلية، لكن هذا لم يحصل.

في أوكرانيا مثلاً، كان التغيير الديمقراطي الأميركي نموذجاً على تغيير السلطة من مافيا روسية إلى مافيا أميركية. في العراق، كانت الفكرة أن يتم الفصل بين الطوائف وخلق فدرالية طائفية. لكن هذا التقسيم أنتج حرباً طائفية لم تكن نتاج التطرف الديني، بل كانت نتيجة فرض نظام سياسي مبني على الصراع الطائفي شَجَّع ودَعَمَ التطرف والاقتتال.

النظرة الأميركية للشرق الأوسط نظرة سطحية تعتمد على رؤية الصراع في المنطقة على أنه صراع إثنيات وقبائل وطوائف. وتظن أن أفضل طريقة للحكم هي بتقسيمه على هذا الشكل لتستطيع أن "تستفرد" بالقرار في وأن تحيّد المنظومات العقائدية الإسلامية، كالقاعدة وغيرها. وهي نفس الطريقة التي تعاملت بها الامبرياليات الغربية في أوائل القرن الماضي.

هذه النظرة المتصادمة، أصلاً، مع الواقع لا تستطيع أن تتوقع التغيرات والتقسيمات الكثيرة ضمن المجتمعات الشرق أوسطية والعربية. فهذه المجتمعات لديها الكثير من التقسيمات الأخرى، حالها كأي مجتمع آخر، وتتنافس فيها التيارات السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، والتيارات الفكرية الدينية والعلمانية، بالإضافة إلى الصراع الطبقي الحاد أصلاً بسبب السياسيات الاقتصادية التي تعتمد على تدمير جميع المكتسبات التي حققتها الحركات العمالية في القرن الماضي.

القراءة العنصرية تلك للواقع في الشرق الأوسط هي السبب الأساسي لبداية انهيار المشروع الدمقرطة الأميركي في الشرق الأوسط، وفشل الدعاية الديمقراطية التي تصادمت مع واقع أكثر تطوراً من رؤيتها السطحية. فحتى أن أصبحت المنظمات الإسلامية هي التي تنتج المؤشرات الديمقراطية مما ساعدها في الصعود إلى قيادة الحالات الاعتراضية المطالبة بالديمقراطية.

من يقول أن الولايات المتحدة هي التي جاءت بالديمقراطية إلى المنطقة، يتناسى أن الولايات المتحدة لم تنتج في هذه البلاد الموجودة تحت سيطرتها أي نظام ديمقراطي حتى الآن، بل إن النظم الديمقراطية الموجودة منها يتم تدميرها من قبل السلطات الموالية للإدارة الأميركية وتستبدل بديكتاتوريات قمعية مجرمة كالموجودة في مصر والخليج العربي والأردن، وقد دعمت قمع النظام السوري طوال الفترة السابقة. وباعترافها، هي لا تريد تغيير النظام في سوريا بل تريده أكثر موالاةً لها.

ربما يكون الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة في العالم حيث للولايات المتحدة حكم عسكري وسياسي واقتصادي مباشر، من الخليج العربي، إلى الهند وباكستان إلى مصر والأردن والعراق.

ولكن ما علاقة هذا بلبنان؟

منذ بدأ تضعضع الإدارة الأميركية بفعل المعارضة الداخلية لسياستها في الشرق الأوسط، وبفعل اشتداد المقاومة في الشرق الأوسط والتواصل العضوي ما بين الصراع من اجل الديمقراطية والصراع ضد الامبريالية، وبفعل انهيار الأمثولات "الديمقراطية" التي أرادت الإدارة الأميركية بناءها، كان على الولايات المتحدة إيجاد ورقة رابحة لتخفيف الضغط عليها داخلياً وفي المنطقة، فكان اختيار لبنان. أرادت الاستفادة من النقمة الموجودة لدى غالبية اللبنانيين على الهيمنة السورية، فأصبح شعارها في لبنان أن أزمة الديمقراطية في لبنان هي فقط وجود الهيمنة السورية. هذا يتجاهل بشكل غبي ثقل النظام الطائفي في تعطيل النظام الديمقراطي وتسليمها الكلّي بأن الطائفية هي المحرك الأساسي للصراع في المنطقة.

لذا ازداد اهتمامها في لبنان منذ العام الماضي، فشكّل اغتيال الحريري الظروف المناسبة لانهيال التدخل الأميركي في لبنان، ودفعها نحو إنتاج نظام موال لها، وتم دعم حركة ١٤ آذار على أنها الثورة الديمقراطية في الشرق الأوسط والتي كان شكلها مماثل لما حصل في أوكرانيا.

يقول نيلز ليثام في "نيويورك بوست" أن السي. آي. أي. تعطي دعماً لوجستيا ومالياً للمظاهرات المعادية لسوريا، وذلك ضمن برنامج سري مشابه للبرنامج الموجود لدعم التحركات في أوكرانيا وجورجيا الذي أنتج أيضاً هذا الشكل من الاعتراضات "السلمية".

قد يظن البعض في لبنان، وخاصة من بقي ضمن مشروع ١٤ آذار انه يمكن الالتحاق بالمشروع الديمقراطي للولايات المتحدة وفك الارتباط عن ما يجري حوله. نلاحظ ذلك في مشروع "لبنان أولاً" ومحاولة فصل التغيّرات الداخلية عمّا يحصل في المنطقة. لكن هذا التوجه يتناقض مباشرةً مع واقع التواجد الجغرافي والسياسي المترابط مع التغيرات الحاصلة في المنطقة، من مقاومة وحروب، ومن الغباء القول أن فصل لبنان عما يحصل في المنطقة شيء ممكن. فذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا وضعوا كلّ مَن في لبنان في سجن حديدي ضخم، وقطعت عنهم وسائل الإعلام، ومنعوا من التنقل، وربما تم دفنهم جميعاً في مقابر جماعية.

اليوم، يجب أن نعمل على خطين، إنتاج حركة ديمقراطية ونضال مباشر ضد الامبريالية والرأسمالية، إذ إن لا إمكانية للأول دون الثاني ولا للثاني دون الأول. ترابطهما هو ترابط عضوي لأن من يوقف ومن يدمرّ التحركات الديمقراطية في المنطقة هو الدعم الأمريكي للأنظمة القمعية (الديكتاتورية والنيو-ديمقراطية).

في اللقاء الأخير بين بوش، والسنيورة قال بوش: "بيروت ستستعيد مركزها المالي، الاقتصادي والثقافي إن كان لبنان فعلاً حر، مستقل وديمقراطي". يبقى هنا السؤال ما هي الشروط الأميركية للحرية والاستقلالية والديمقراطية؟ ولقد رأينا أن هذه الحدود تنتهي عند خروج الإرادة الشعبية عن السياسات المرسومة من قبل الإدارة الأميركية كما حصل مع حماس في فلسطين.

هنا لا يسعنا استبعاد الشطر الاقتصادي للموضوع، إذ أن الهيمنة الأميركية مرتبطة بشكل مباشر مع خطط اقتصادية تتناسب مع وجهتها الاقتصادية الحمائية، والتي تهدف إلى السيطرة على أكبر عدد ممكن من الأسواق العالمية، وذلك من خلال سياسات البنك الدولي ومنظمة التجارة. ويدخل ذلك ضمن مشروع "القرن الأميركي الجديد" الذي يُنَظِّر له المحافظون الجدد في الولايات المتحدة.

صراعنا ضد الديكتاتوريات عليه أن يكون شاملاً وليكون شاملاً علينا أن نرى أن لا ترابط حقيقي بين المشروع الأميركي والديمقراطية في الشرق الأوسط، بل هناك ترابط ما بين الديكتاتوريات والإدارة الأميركية، وأن صراعنا ضد الديكتاتورية هو الصراع نفسه ضد الامبريالية في شكلها الاقتصادي والعسكري.

الحرب ليست إلا سلعة ضمن النظام الرأسمالي وهي دلالة على أزمة في الرأسمالية تتبلور في تكدّس الإنتاج والعجز عن تصريفه مما يستدعي التوجه إلى التسلح وشن الحروب وفتح الأسواق الجديدة بالقوة.

بوليفيا: عودة التأميم!

يوم الاثنين ١ أيار، أعلن الرئيس البوليفي الجديد، إيفو موراليس المنتخب في كانون الثاني الماضي بأصوات ٥٤٪ من الناخبين مع مشاركة انتخابية غير مسبوقة (٨٤٪ من المصوتين)، عن إعادة تأميم قطاع المحروقات.

ستجري بوليفيا مفاوضات مع الشركات متعددة الجنسية التي تشتري الغاز الطبيعي على نحو يرفع الحصة العائدة إلى الدولة إلى مستوى أكبر مما هي عليه حاليا. ولفرض هذا القرار أمر الرئيس باحتلال الجيش لعدد من مواقع المحروقات، لاسيما في منطقة سانتا كروز حيث يتركز قسمها الأعظم.

إن قرار الرئيس هذا، الذي تجرأ على المساس بمصالح تكتلات شركات البترول الكبيرة، يستحق كل المساندة.



كانت إعادة تأميم المحروقات أولى نقط البرنامج الاقتصادي للرئيس الجديد. لكنه أوضح، في مقابلة في مارس الأخير، أن ليس المقصود "مصادرة أو نزع ملكية شركات البترول. لكن ليس لهذه أن تمارس حق ملكية على المحروقات التي هي ملكنا، و من الآن فصاعدا ستصبح حكومتنا هي من يمارس حق الملكية ذاك. سنقوم تأميم المحروقات وليس أملاك شركات البترول". لكنه يشير الآن إلى أن الشركات الأجنبية التي قد ترفض هذا التأميم ستُطالَب بمغادرة البلد.

يُفهم، والحالة هذه، لماذا لم يستقبل هذا النبأ استقبالا حسنا في واشنطن، والاتحاد الأوروبي وحتى ببعض البلدان المجاورة(تشتري البرازيل نصف إنتاج بوليفيا من الغاز). طبعا تفضل القوى الامبريالية التمكن من نهب أمريكا اللاتينية بشروطها هي وحدها. إن قرار إعادة تأميم المحروقات هذا يعيد النظر في سياسة الخصخصة التي انتهجتها الدولة البوليفية خلال السنوات العشر المنصرمة.

كانت بوليفيا حتى ١٩٩٧ يتوفر فيها مخزون من المحروقات كاف لتموين سوقها الداخلي وتصدير كميات قليلة. من ١٩٣٦ إلى ١٩٩٦. طيلة ٦٠ سنة، كانت المنشأة الوطنية Yacimientos Petroliferos Fiscales de Bolivia مكلفة بالاستغلال والتسويق. وكان قسم من هذه العمليات يعود إلى الدولة لتمويل مختلف الميزانيات، لا سيما تلك الخاصة بالأقاليم. لكن المال المحصل لا يستعمل، مثلا ، في القيام باستكشافات جديدة لباطن الأرض، فهذا نشاط متروك لشركات البترول الأجنبية.

عام ١٩٩٦ أقدم رئيس تلك الحقبة بخصخصة كامل الاقتصاد، ومنه المحروقات. وبدءاً من ١٩٩٧ أضيفت شركات أجنبية متعددة الجنسية إلى تلك الحاضرة، بعد اشتداد شهيتها بفعل اكتشاف مخزونات غاز ضخمة. وتنافست أكثر من ٢٠ شركة، مستعملة تفوقها التكنولوجي لاقتطاع حصص من غاز بوليفيا، ومنها مجموعات توتال، بريتيش غاز، شاكو-اموكو (هولندا)، ريبسول (أسبانيا)، وشال وإنرون (بشراكة مع بتروبرا البرازيلية)، وأيضا بلوسبترول (أرجنتين) ،الخ.

في عام ٢٠٠٠ بدأت تعبئة سكان بوليفيا من أجل استرجاع ملكية الموارد الطبيعية، الغاز والماء. وبرزت حركات مختلفة، منها "ماس" (الحركة من أجل الاشتراكية - حزب إيفو موراليس، الذي يشكل مزارعو الكوكا قاعدته الاجتماعية)، والاتحاد العمالي البوليفي، وهو المنظمة النقابية الرئيسة بالبلد، وبوجه خاص فيدرالية الجيران في إل آلتو الضاحية الشعبية للعاصمة لاباز. وكانت هذه الفيدرالية الأكثر تعبئة من أجل إعادة تأميم المحروقات. وكانت أيضا هي التي هزمت في "حرب الماء" الفرع المحلي لمجموعة السويس.

وقد أفضت نزاعات اجتماعية، دامية أحيانا، إلى إطاحة رئيسين سابقين، وأدت إلى انتخاب موراليس. في ٢٠٠٤، أكد ٧٠٪ من سكان بوليفيا في استفتاء تأييدهم لتأميم المحروقات. وأصبح هذا المطلب النقطة الأولى في البرنامج الانتخابي للحركة من أجل الاشتراكية. وقد اتسم هذا المطلب ببعض الغموض، لأن جناح الحركة الراديكالي تمنى أن يصل التأميم حد مصادرة الشركات الأجنبية.

باختيار طريق إعادة التأميم يكون الرئيس إيفو موراليس قد احترم إرادة منتخبيه، مع ما يستتبع الأمر حتما من صراع سواء مع شركات النفط أو مع قسم من الطبقة ذات الامتيازات المرتبطة بهذه التروستات. إن هذا النوع من الجرأة نادر ويستحق مساندة لا يشوبها تحفظ. إنه اختيار سياسي قريب من اختيار فنزويلا لتشافيز. وهو من جهة أخرى عازم على شراكة اقتصادية مع هذا الأخير ومع كوبا كاسترو.

وبتلبية هذا المطلب عززت حكومة موراليس في الآن ذاته روابطها مع الحركات الشعبية التي انتخبتها. وعلى منوال تشافير في فنزويلا يأمل موراليس، بالاستناد إلى حد ما على السكان، الحصول على هوامش مناورة من أجل تخفيف الضغط الامبريالي شيئا ما على بوليفيا دون التعرض على نحو جذري لمصالح القوى الامبريالية، ولا وضع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج موضع سؤال. وسيكون صعبا بنفس القدر تحسين وضع الطبقات الشعبية.

يجب إذن على هذه الأخيرة مواصلة الضغط على الحكومة الجديدة لتنال الدعم الضروري لمواجهة مناورات تروستات البترول، لكن أيضا كي لا تُنسى في إعادة التوزيع التي تنوي الدولة البوليفية أن تكون حكما لها من جديد.

عن أسبوعية النضال العمالي، العدد ١٩٧٠، ٥ أيار ٢٠٠٦
تعريب: المناضل-ة
http://www.al-mounadhil-a.info/

ثورة عالمية هي ممكنة
عيد العمال حول العالم





ما أصـل الأول من أيّـار؟

روزا لوكسمبورغ

ترجمة: سعدي يوسف

الفكرة السعيدة في استخدام احتفال العطلة البروليتارية، وسيلةً للحصول على يوم عملٍ ذي ثماني ساعات، هذه الفكرةُ وُلِدَتْ، أولاً، في أستراليا. إذ قرّرَ العمالُ هناك، سنة ١٨٥٦، تنظيمَ يوم للتوقف الكامل عن العمل مصحوب باجتماعات وتسليات، تأييداً ليوم عملٍ ذي ثماني ساعات. في البداية كان مقرراً أن يكون هذا الاحتفالُ في الحادي والعشرين من نيسان. وكان العمال الأستراليون يريدون أن يحتفلوا هذا الاحتفالَ للعام ١٨٥٦ فقط. لكن الاحتفال الأول كان له وقْعٌ شديدٌ على جماهير البروليتاريا في أستراليا، رافعاً معنوياتهم، ودافعاً إياهم نحو تحريضٍ جديدٍ، وهكذا تقرّر أن يقام الاحتفال كل عام.

والحقّ يقالُ: ماذا يمكن أن يمنح العمالَ شجاعةً أكثر، وإيماناً بقوّتهم، غير توقُّف تامٍّ عن العمل، قرّروه بأنفسهم؟ وماذا يشجِّع الأرقّاءَ المؤبَّدين للمعامل والمَشاغل غير تعبئة قوّاتهم الخاصة؟

هكذا جرى التقبُّلُ السريع للاحتفال البروليتاري؛ ومن أستراليا بدأ ينتشر في البلدان الأخرى، حتى شملَ العالَم البروليتاري بأسره.

أول مَن حذا حذوَ العمالِ الأستراليين، كان العمال الأميركيون. ففي ١٨٨٦ قرروا أن يكون الأول من أيار يوم توقُّف كامل عن العمل. وفي ذلك اليوم، ترك مائتا ألف منهم عملهم، مطالبين بيوم عملٍ ذي ثماني ساعاتٍ. في ما بعد، منعت الشرطةُ والمضايقاتُ القانونيةُ العمالَ، ولعدة سنواتٍ، من إعادة تظاهرةٍ بهذا الحجم.

لكنهم في العام ١٨٨٨ جددوا قرارهم، محدِّدين أن يكون الاحتفال القادم في الأول من أيار ١٨٩٠. في الوقت نفسه، صارت حركة العمال في أوربا أقوى، وأكثر حيويةً. والتعبيرُ الأجلى لهذه الحركة حدثَ في مؤتمر العمال العالمي، سنة ١٨٩٠. في هذا المؤتمر الذي حضره أربعمائة مندوب، تقرّرَ أن يكون يوم العمل ذو الساعات الثمان المطلبَ الأولَ. هنا أيضاً طالبَ مندوبُ النقابات الفرنسية، العاملُ لافين، من بوردو، بأن يُعَبَّرَ عن هذا المطلب، في جميع البلدان، من خلال توقُّف شاملٍ عن العمل. مندوب العمال الأميركيين أشارَ إلى قرار رفاقه، الإضرابَ في الأول من أيار، ١٨٩٠، فقرّرَ المؤتمرُ اعتبارَ هذا التاريخ يوماً للاحتفال البروليتاري العالمي.

إذاً، قبل ثلاثين عاماً، في أستراليا، فكّرَ العمالُ بمظاهرةِ يوم واحد فقط. المؤتمر قرّرَ أن يتظاهر عمالُ كل البلدان، معاً، من أجل يوم عملٍ ذي ثماني ساعاتٍ، في الأول من أيار ١٨٩٠.

لم يتحدّثْ أحدٌ عن تكرار هذه العطلة في السنوات المقبلة. ومن الطبيعي أن أحداً لم يكن ليتنبّأ بالسرعة الخاطفة التي ستنجح فيها الفكرةُ، ويجري تبنّي الطبقة العاملة لهذه الفكرة. وعلى أي حالٍ، كان مجرد الاحتفال بأول أيار، مرة واحدة، كافياً لكي يفهم الجميع ويشعروا بأن الأول من أيار ينبغي أن يكون ظاهرةً مستمرةً تقامُ كل عام.

طالبَ الأول من أيار، بتطبيق يوم العمل ذي الساعات الثمان. لكنْ حتى بعد بلوغ هذا الهدف، لم يجرِ التخلّي عن الأول من أيار.

فما دامَ نضال العمال ضد البورجوازية والطبقة الحاكمة مستمراً، وما دامت المَطالبُ لم تُلَبَّ، فإن الأول من أيار سيكون التعبيرَ السنويّ عن تلك المَطالب.

وحينَ يطلُّ فجرُ أيامٍ أفضلَ، حين تبلغ الطبقة العاملة العالمية غاياتها، فآنذاك، أيضاً، قد يجري الاحتفال بالأول من أيار، على شرف النضال المرير، وعذابات الماضي الكثيرة.

كُتبت هذه المادة سنة ١٨٩٤، ونُشرت لأول مرة باللغة البولندية في صحيفة سبرافا روبوتنيتشا. النصّ الإنجليزي مأخوذٌ من "الكتابات السياسية المختارة لروزا لوكسمبورغ" ترجمة دِكْ هوارد، الصادر في نيويورك عن "منثلي ريفيو برس"، ١٩٧١، الصفحات ٣١٥-٣١٦. — س.ي.

عن موقع أرشيف الماركسيين على الانترنت www.marxists.org

أرشيف الماركسيين على الانترنت مشروع عالمي تطوّعي يهدف إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لجعل الأعمال الماركسية في متناول أكبر عدد ممكن من شعوب العالم.

رأي

هللويا، الديمقراطية أتت!

عبد الرحيم العوجي

هللويا، الديمقراطية أتت، وعلينا أن نقبّل قفاها وإلا سنسجن. هكذا قال لي "عبدو". ولمن لا يعرف مَن عبدو، فهو مدير المسرح الذي أعمل فيه والمسؤول المباشر عن أعمالي (ضمن المسرح طبعاً). إلا أنه، مؤخراً، لم يعد يعتبر نفسه "مديري" بعد قرابة السنة من عدم قبضنا لأجرنا لنصبح أنا وهو متساويين في أسفل الهرم الوظيفي والغذائي نشاطر الفقر. أما سبب هذا العوز فواضح، فمن يحتاج للمسرح ولديه الحرية والسيادة والاستقلال؟

موت الحياة الثقافية في لبنان ليس بجديد، ولا علاقة مباشرة للحالة الاقتصادية والأمنية المستحدثة. لقد بدأ منذ زمن، عندما أتى بطل العولمة الجبّار لينقذنا من الدمار عبر إعادة الإعمار، فبنى لنا المعابد والملاهي الليلية وقال لنا اتبعوا الله أو اتبعوا شهواتكم، وانسوا العقل قليلاً ثم انتخبوا لائحتي كما هي. وهكذا فعلنا. منّا من صدق وصلّى ومنّا من كذب وتولى، وبقي المثقفون هم المثقفون، متهمون بالنخبوية يجترّون أنفسهم، يبدعون من أجل الأشخاص ذاتهم ومن أجل إيجاد ما يسد الرمق من أعمال "مهذبة" أو "نظيفة" وحالة مستمرة للنقد الذاتي العام، وتذكير الإنسان بأبيه القرد الغبي الخنوع الذي ثار على أبيه وأكل من التفاحة ونزل على الأرض ليكون سيّد نفسه ويتحمل مسؤولياته، بما فيها من حرية ومشقات.

لكن للأسف، كيف يمكن للثقافة أن تنمو ضمن مجموعات من القردة همّها المأكل والمشرب واللحاق بقائد المجموعة الذي يحدد لها مكان عيشها وتظاهرها ليبقى حلمها الوحيد العودة إلى المنزل والجلوس أمام التلفاز فاغرة الفاه وفارغة الجيب والفكر.

أما سبب هذه الكلمات التي قالها عبدو، فهو اتصال الرقيب الأول المحترم، من عديد الأمن العام، لتبليغنا بقرار ديمقراطي جديد يحافظ على جودة حرية الرأي التي اشتهر بها لبنان كما اشتهر بصدفة الموريكس التي اكتشفها كلب لبناني–فينيقي. أما القرار فهو أنه سيكون هناك عنصران من الدرك يشاهدان يومياً كل العروض المسرحية للتأكد من التزام المسرحيين اللبنانيين بالنص المقدّم للأمن العام، ومنعهم من حقهم الديمقراطي بالارتجال أو الانتقاد. وذلك منعاً لإثارة النعرات أو الشهوات أو المس بالسلم الأهلي (والمقصود به ٨ و١٤ آذار وقوادهما الأبرار)، أو المسّ بالذوق العام. وأضاف أن هذا القرار كان ساري العمل به منذ الخمسينيات، لكن بسبب حالة القمع والنظام المخابراتي الذي كان قائماً فقد أُسقط بمرور الزمن، وها هو يعود بكل نشاط مرافقاً للديمقراطية السعيدة. ثم أنه لو كنّا فعلاً مثقفين لكنّا قرأنا الجريدة الرسمية يومياً وعلمنا بأمر هذا القرار دون أن يضطر هو لتبليغنا. لكنّ، محبّة بنا وشفقة فينا، قام بإبلاغنا به كي لا نرتكب الأخطاء بحجة أننا لم نكن نعلم بهذا القرار.

هللويا. الديمقراطية أتت، والرقيب الأول، الحاصل على شهادة البريفيه والراسب في كل الامتحانات التي يقيمها الأمن العام دورياً محاولاً ترقيته، هو المسؤول عن قراءة نصّي و تشذيبه، لا بل قتله أحيانا دون أي وجه حق ودون حتى إمكانية النقاش معه، لأنه لا يدري ماذا يفعل أو عن ماذا يتكلّم، ولأنه تعين في هذا المنصب عبر الواسطة. زد على ذلك أننا البلد الوحيد في العالم حيث تضطر إلى دفع رسم وقدره ١٠٠ دولار للرقابة كي تراقب لك النص، بالرغم من أن فعل مراقبة النص هي خدمة يؤدّيها الفنان للدولة وليس العكس. لكن في دولة حرة كلبنان، الفنان مجبر على الدفع للدولة ولأشخاص ليست لهم أي علاقة بالفن كي يجتزئوا من عمله أو يوقفوه أو ربمّا يسجنوه باسم الديمقراطية..ممارسات غريبة غير موجودة حتى في أكثر الدول توتاليتارية وقمعاً على مر التاريخ.

هذه السخرية، أو القرار الديمقراطي، أتت مصاحبة لقرار ديمقراطي آخر يقضي بأن أي مظاهرة – إلا المظاهرات المنظمة من قبل جوقة ١٤ آذار – عليها أن تمرر شعاراتها الميقّطة على الأمن العام لقراءتها ومراقبتها للسماح لها بالخروج إلى العلن. والجدير بالذكر أن هذا القرار جاء أيضاً مصاحبا لقرار إله الديمقراطية الأميركي بمنع عرض المسرحية البريطانية "اسمي ريتشل كوري" في أحد مسارح نيويورك، وذلك لأنها تتكلم عن حياة الناشطة الأميركية في حقوق الإنسان التي قتلها الإسرائيليون وهي تمنعهم من هدم المنازل الفلسطينية. أليس من الغريب كيف تتحول الديمقراطية إلى نظام توتاليتاري شوفيني مقزز.

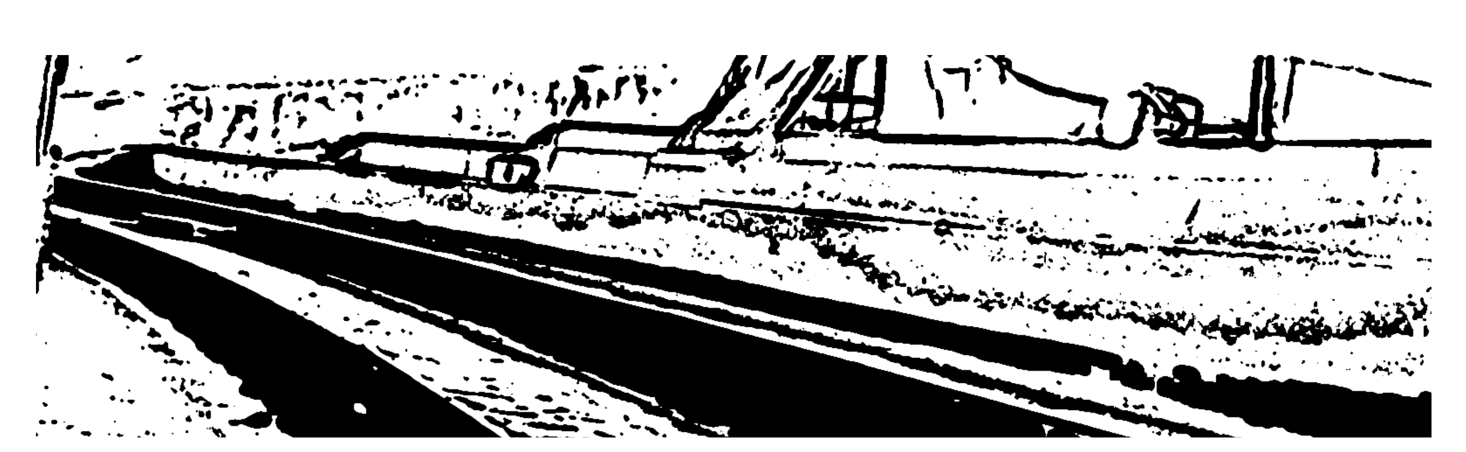
فإما أن تكون معنا او تقتل، ونحن الذين نحدد ما تقوله وما تكتبه، ومن هو صديقك ومن هو عدوك وما هو الأنسب لك. تذكر دائماً الديمقراطية أولاً، ثم الحرية. والمجد للرجل الأبيض في العلى، وعلى الأرض الدمار.

لكنّ، من موقعي كديمقراطي شوفيني، لم أقبل بهذا الواقع فذهبت إلى وزارة الداخلية طالباً مقابلة الوزير، فأجابوني بأنهم لا يعلمون من هو، لأنه أصبح هناك وزيران. الأول في منزله ينتظر قبول استقالته ومعاشه الشهري الذي لا زال يحصل عليه، والثاني مشغول بتأليف مسرحيته الخاصة هو والوزير مروان حمادة والتي تتكلم عن رئيس المجلس الذي ضربهما واخذ منهما "الكلل" مسبباً لهما "الواوا".

هذا أدى إلى تأثّر أيقونة الثقافة اللبنانية هيفاء وهبي التي أصدرت أغنية وطنية استنكارا لهذه الحادثة. هيفاء المعفية من المراقبة على نص أغانيها وجسدها وحركاتها الشبه تعهرية لعدم إيذائها للذوق العام، والمعفية أيضا من رسم المئة دولار وضريبة الملاهي وضريبة الـ٧٠٪ (وذلك لغياب الحجة) التي فرضها السنيورة على سوق البغاء عندما كان وزيراً للمالية.

وهبة وأخواتها الداخلين لبيوتنا كل يوم، لا يسيئون للذوق العام أو إلى "صورة لبنان في الخارج"، كما أن السياسيين البكّائين يومياً كالأطفال على التلفزة، والناشرين لغسيلهم الوسخ لا يثيرون النعرات أو يؤججون الحقد الطائفي كما تفعل مسرحية مدّتها تقارب الساعتين يشاهدها قرابة المائة شخص "إذا ركبتها السعادة". وهؤلاء المائة متفقين ضمناً مع ما تقوله المسرحية. فالذي يخاف الأمن العام من أن يمس أو يخدش حياؤه أو أن يثار طائفياً، لا يعرفون للمسرح طريق.

ماذا الآن... لاشيء. سأدفع المائة دولار، وسأقف على خشبة المسرح خائفاً من أن أرتجل ويفهمني الدركي الواقف هناك غلط، سأبتسم وسأفرح لأن الديمقراطية أتت. هللويا، فليتقدس اسمك ولتكن مشيئة الأميركيين، ورحم الله أيام المخابرات السورية.



الموجة تنقلب ضد النيوليبرالية

لاحظ العديد من الناس أن الحركة اليوم في فرنسا هي طليعة إجماع متنام بأن الرأسمالية النيوليبرالية لا يمكن تركها تسيطر على العالم. هذا مرتبط بواقع أن فرنسا لديها تاريخ مميّز من النضال لم يتمكن أحد من محوه.

كل ٢٠ أو ٣٠ عاماً، يحدث أمر في فرنسا يحرّك كل الذكريات. هذا يرجع إلى القرن التاسع عشر، وحتى إلى نهاية القرن الثامن عشر، إلى الطريقة التي بنيت فيها هذه الدولة الأمة سياسياً عبر ثورة أصيلة. أتت التسوية لاحقاً، وبكثير من الصعوبة. تسببت بانقسامات حتى داخل الطبقة الحاكمة ولم تقبلها فعلياً أبداً الطبقة العاملة الصاعدة.

وهكذا حصلنا على كومونة باريس لعام ١٨٧١، الحركة النقابية-التحررية حول وثيقة أميان عام ١٩٠٦، وهكذا دواليك. لقد كان هناك دائماً في فرنسا مزاجاً مناهضاً للرأسمالية، ولكن أيضاً عبر العائلات والنقاشات ضمن الطبقة العاملة.

هذا الإرث يعني أن أي إستراتيجية مهاجمة من قبل البرجوازية الأوروبية يجب عليها أن تهزم فرنسا أولاً لأنها العامود الفقري للمقاومة الأوروبية.

لذلك، إن التحركات حول تعديل قانون العمل، أي ما سمي بـ"عقد العمل الأول"، تتم مراقبتها عن كثب.

إذا قرأنا الصحافة الأوروبية، نجد صدمة عميقة لدى الحكم اليميني الفرنسي السيّئ، وكيف أنه غير قادر على أن يكون مسموعاً، كيف أنه عاجز عن شرح أن "ليس هناك بديل"، مثلما تمكنت مارغريت تاتشر من القيام به في بريطانيا.

لم يتمكن يوماً اليمين الفرنسي من إيصال هذه الرسالة بسبب الخوف. استمر النظام بعد أيار ١٩٦٨، ولكنه لم يتخط يوماً واقعة أن شارل ديغول، مؤسس الجمهورية الخامسة، كان عليه أن يواجه إضراباً عاماً وتمرداً طلابياً، وبعد سنة واحدة أجبر على الرحيل. لم يفكروا يوماً أن بإمكانهم أن يفعلوا مثلما فعلت تاتشر وبلير في بريطانيا.

لقد بدأ الهجوم النيوليبرالي منذ سنوات في أوروبا. لكنه تعرض لهزيمة سياسية ضخمة أيار الماضي، عندما صوت الفرنسيون ضد دستور الاتحاد الأوروبي.

ولو مر هذا الدستور لكان الوضع في أوروبا مختلفاً كلياً اليوم، ولكننا نرى، ووفق إيقاعات مختلفة، كيف أن عمالاً وفئات شبابية في عدد من الدول يقررون شيئاً فشيئاً أن ينهضوا للمعركة. أعتقد أن الموجة قد انعكست.

هناك مشاكل طبعاً. إحداها هي كيف أن حركة الطبقة العاملة البريطانية تتشارك في الآراء مع الطبقة المسيطرة حول أوروبا، ولم تعتبر يوماً نفسها جزءاً من الطبقة العاملة الأوروبية. وإن تغيير هذا الاعتقاد يشكل خطوة عظيمة إلى الأمام. التحركات في فرنسا بدأت تبث تأثيرها عبر أوروبا – في أسبانيا، وفي بلجيكا، وهو بلد صغير لكن مهم رمزياً كونه المركز الرئيسي للمؤسسات الأوروبية.

يجب أن نفهم الرسالة، يمكن فقط هزم الرأسمالية من خلال تحالف العمال عبر عدة دول أوروبية رئيسية. لا يمكن انتظار أن يصعد الجميع إلى القطار. من هو جاهز، فلينضم إلى المعركة.

فكرة أساسية لهذه المعركة هي أن وسائل العيش، وسائل الإنتاج، هي اجتماعية، إنها إنتاج الجميع، وليست نتاج رأسمال المساهمين في الشركات. إنها الحياة اليومية لكل الناس هي التي تسير الأمور وتجعلها مستمرة. إن فكرة أن التحالف الأممي للعمال يجب أن يستلم إدارة هذه الحياة اليومية، يجب أن يتم شرحها بلغة جد بسيطة.

وأيضاً، ليس فقط أن نرفض النيوليبرالية، بل أن نطالب بشيء آخر. حقنا أن نكون أصحاب القرار. لقد خبرنا قرارات مساهمي الشركات لمدة الثلاثين سنة الماضية، والآن نرى ماذا يعني أن تكون الأقلية هي التي تقرر.

إذاً، إن هذا المشروع يجب أن يرتبط بالديمقراطية. وذلك يعني اتخاذ القرار من قبل أكثرية حقيقية وصادقة في الأمور المهمة، وهي ليست مسألة أن نذهب فقط إلى صندوق الاقتراع كل خمس سنوات.

فرانسوا شيزنيه، أستاذ مساعد في جامعة شمال باريس وأحد مؤسسي مجلة المربّع الأحمر
جريدة "العامل الاشتراكي"، لندن، ٨ نيسان ٢٠٠٦

انتصرنا عليهم في الشارع

بازيل بوت

عامل إشارة في محطة القطارات الشرقية في باريس

علينا أن ننظر إلى الانتصار على "عقد العمل الأول" (الذي اضطرّت الحكومة الفرنسية إلى سحبه بعد موجة من تظاهرات طلّاب المدارس والجامعات والنقابات العمّالية والأحزاب اليسارية) على أنه البداية فقط. فهذا الانتصار قد فتح باباً كان قد أغلق منذ أن فشلت التحركات المعارضة للتعديلات على نظام المعاش التقاعدي في سنة ٢٠٠٣.

سبق هذا الانتصار، التصويت برفض الدستور الأوروبي الموحّد الذي كانت الحكومة تقدمه على أنه أمر لا يمكن لأحد أن يغيّره أو يتفاداه، بوجود العولمة.

إلا إننا، حين صوّتنا بـ"لا" للدستور الأوروبي الموحّد أثبتنا أنّه بإمكاننا أن نهزم السلطة في صناديق الاقتراع. وفي موضوع "قانون الوظيفة الأولى" أثبتنا أنه بإمكاننا أن نهزمها في الشارع أيضا.

إذا نظرنا إلى العالم الآن، سنجد أن "قانون الوظيفة الأولى" ليس فريداً. ففي ألمانيا، هناك مشروع قانون مماثل وفي بريطانيا و المكسيك هناك التعديلات على نظام المعاش التقاعدي.

لذا، فان ما خلقه انتصارنا في فرنسا من مشاكل للطبقة الحاكمة الفرنسية سيمتد ليطال الطبقة الحاكمة في أوروبا جمعاء. .هذا الانتصار لن يوقف سلسلة الإصلاحات النيوليبرالية، لكنه يثبت أننا نستطيع أن ننتصر إذا كانت تحركاتنا ضخمة و موحدة بين الطلاب والعمال كما حصل في فرنسا.

هذا الاتحاد بين العمال و الطلاب ليس صدفة. لم نعد في أيار الـ١٩٦٨. اليوم، نجد أن أغلب طلاب الجامعات هم عاملون أيضاً، ما يجعل بناء علاقة بين الطلاب والعمال أسهل بكثير.

الحكومة الفرنسية الآن مجمّدة حتى الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولا أرى كيف ستجرؤ، بعد أن أدركت أن الشعب يمكنه أن يقاوم، على استكمال مشاريع الإصلاحات في ما يخص قانون العمل أو حتى في ما يخص مشاريع الخصخصة.

صحيح أن التخلص من "عقد العمل الأول" تطلّب تحريكاً كبيراً للشارع؛ من ٨ أسابيع من الإضراب في الجامعات ومؤتمرات عامة شارك فيها آلاف الطلاب، إلى إضرابين عامّين وكذلك المظاهرة في تشرين من العام الفائت. إلا إن درجة التجييش الحكومي كانت كبيرة أيضا وكان الانتصار عليها يحتاج إلى هذا النوع من الرد. الآن أصبحنا في حالة أفضل تخوّلنا مواجهة أية مشاريع نيوليبرالية جديدة.



ذاكرة الحرب في زمن السلم

فرح قبيسي

مع انتهاء الحرب اللبنانية، تم تنصيب شيوخ عشائرها أولياء أمور علينا، ليتحولوا بقدرة قادر إلى مشايخ عشائر السلم. في ذلك الحين، تمّت مصالحة من فوق، على طريقة تبويس اللحى، وعفا الله عن ما مضى. و كانت اللحية ذاكرة اللبنانيين التي قرّ القرار على شطبها.

هذا وفي الحديث عن الحرب الكثير من التشويق، ليس لهوى في النفس طبعاً، إنما لأن الثقافة في لبنان ما تزال تجرجر مفاهيم ثقافة الحرب ومتاريسها. والمقصود بالمتاريس تلك العقلية التي ما تزال معشعشة في ذات الغالبية، سواء في الفكر أو الممارسة، أو في الخطاب المتوارث. فكلّ يمترس خلف حقيقة يؤمن بها وحدها، ولا حاجة إلى الاستماع إلى الآخر، أو إلى الاعتراف به. وهذه نتيجة طبيعية لمسح الذاكرة والقفز فوق مرحلة تاريخية سوداء، كان الحري بأولياء الأمور أن يعتنوا بإعادة تقييمها ودراستها، لاكتشاف مكامن الخطأ والخطايا، وأخذ العبر من التجربة الأليمة وقيام مصالحة حقيقية. والنتيجة التي ندفع ثمنها اليوم، هي أن كل عشيرة أو طائفة، أوجدت حقيقتها الخالصة التي لا تقبل المراجعة، وكتبت تاريخها الخاص بها. وانتخبت فوق ذلك ملوكها.

بناء عليه، يمكن القول، أن لا حقيقة من دون ذاكرة، ولا ذاكرة من دون تاريخ، ولا تاريخ من دون مراجعة.

جدار بلا ذاكرة

ومن وحي الواقع التعيس، خطر في بالي يوماً أن أتمشى في وسط بيروت الذي أراه غريباً عني. فسألت أحد جدرانه المجددة عن تاريخه، فأجاب: "إن تاريخي حكاية ونسيان. يعذبني تاريخي، حمله ثقيل، وأنا أريد أن أنساه!"

أجبته: "ولكن ما الذي ستتركه للأجيال المقبلة؟ ماذا تعرف هذه الأجيال عن تاريخها؟" فرد قائلاً: "التاريخ للماضي وليس للمستقبل". استفزني جوابه، فكان أن صرخت في وجهه: "ليكن في علمك أن لا عبور إلى المستقبل إلا من خلال الماضي." عندها حاول أن يفحمني في القول: "وما الحاجة إلى معرفة التاريخ ما دام التاريخ يعيد نفسه؟" قلت له: "إلا في حالة واحدة، عندما نراجعه، ونحاول اكتشافه، لنصحح مكامن الخلل والعلة، ليس في التاريخ ولكن من خلاله! فيا جداري العزيز، ليس غريباً على الأمم التي تفشخ فوق تاريخها، أن تتخلف عن ركب الحضارة. تتفرج على مواكب سواها في سعيها نحو الرقي والتقدم والتطور، فيما هي رابخة في القعر... قعر العالم"!

تساؤلات مقلقة

السؤال الذي تطرحه عينة من الشباب أمثالنا، هو ما الذي نستطيع فعله كمواطنين بخصوص تاريخنا، وهويتنا، وذاكرتنا، بمعزل عن طبقة سياسية ارتأت بمعظمها أن تفشخ فوق كل المعطيات الجوهرية في التجربة الحية التي قاربناها حرباً وسلماً، لتهدي الينا في النهاية شبه بلد، وشبه سلم، وحاضر مشبوه، ومستقبل مشتبه به، في قعر ذاكرة مثقوبة! أقول: أقله علينا أن نفلفش في صفحات ذاكرة حربنا، حتى "ما تنعاد".



الصور من معرض "وين" الذي أقامته لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في الحرب اللبنانية، بمناسبة ١٣ نيسان ٢٠٠٦، وذلك في مبنى "سيتي سنتر" وسط بيروت. التجهيز الأول لندى صحناوي (الصورة في الوسط) وتانباك (الصورة في الأسفل).

حملة "هوية بدون طائفية"

إلغاء الطائفية السياسية من جميع النصوص والاتفاقات الشفهية والمكتوبة،

×××

إنشاء نظام انتخابي يعتمد النسبية على أساس لبنان دائرة واحدة وأسس غير طائفية،

×××

إلغاء الطائفة من جميع السجلات الرسمية وسجلات القيد والنفوس وليكن لكل مواطن الحق في اختيار عقيدته الدينية التي تناسبه أو عدم الاختيار،

×××

إلغاء التقسيم الطائفي من الوظيفة، وليتم تعيين الموظفين حسب الكفاءة وليس حسب الطائفة،

×××

بناء نظام تربوي غير طائفي ومدني من أجل المواطنة؛ نظام تعليمي مبني على محورية التعليم الرسمي المجاني للجميع.

×××

الوثيقة السياسية

صراعنا ضد النظام الطائفي هو صراع الذاكرة ضد النسيان، صراع يرسم تاريخاً لنا ولمن سيأتي من بعدنا، هو صراع لبناء مجتمع أفضل وإنهاء قدسية السجون الاجتماعية والسياسية القائمة. هو انتفاضة ضد هذا الواقع لتغييره، انتفاضة الشعب على أحكام وحكّام الغوغاء والقمع. هو صراع للتحرر من القيود التي تكبّلنا وتمنعنا من بناء عالم أفضل - المنشور

النظام وسيلة لتلبية حاجات المجتمع ومتطلباته، وعندما يتعارض مع التوجه الشعبي حول كيفية إدارة المجتمع، فهو يتحول إلى سجن سياسي واجتماعي وفكري. هنا تنتج الحاجة والضرورة لتغييره أجل إنشاء نظام يتماشى والإرادة الشعبية.

النظام الطائفي في لبنان هو، بلا منازع، من أهم وأقدم الأزمات التي يعاني منها البلد، منذ إنشائه حتى الآن. وقد برهن هذا النظام أنه آلية رثة ومتخلّفة ليس باستطاعتها إدارة شؤون البلد وشؤون مواطنيه. النظام الطائفي في لبنان أُنتج، منذ البدء، كنظام لإدارة الأزمات وليس لحلها. فهو، بامتياز، يعتمد على إنشاء توازن رعب بين الطوائف. والخطير في هذا التوازن أنه ليس توازناً سياسياً، بل موازنة ما بين سجون اجتماعية وسياسية واقتصادية.

النظام الطائفي يؤدي دور السجن المفتوح وينشئ علاقة اعتمادية ما بين الفرد والطائفة. تصبح خيارات الفرد محصورة بما تقدمه الطائفة التي تحتجزه ضمن أطر مناطقية وطائفية محددة وتحدّ من خياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبمجرد وجودها، تنشئ انقطاعاً اجتماعياً وجغرافياً وانقطاعاً اقتصادياً وسياسياً مع الكيانات الطائفية الأخرى وهنا، يصبح مفهوم الوحدة الوطنية ليس سوى بدعة إعلامية لا يمكن تحقيقها إلا بالتخلي عن النظام الطائفي.

لتكون هناك ديناميكية مدنية متطورة وصحية، عليها أن تكون مبنية على حركة سياسية جدّية وسليمة تستطيع أن تفرز تمثيلاً صحيحاً وديمقراطياً لأراء الشعب.

لكل منا الحق في عبادة ما يشاء، والانتماء إلى أي دين كان أو عدم الانتماء. هذا حق فردي، ويجب ألا تُفرض على الفرد هوية لا يختارها بنفسه. النظام الطائفي يعتمد على فرض هوية طائفية وهوية سياسية ومذهبية على الأفراد، ويلغي حق الفرد في اختيار هويته السياسية بمعزل عن خياراته الدينية.

هذا التنظيم الطائفي للمجتمع يحتّم علينا الوقوع في أزمات كلما احتدم الصراع السياسي، فبدل أن ينتج الصراع السياسي تغييراً سياسياً وقانونياً وديمقراطياً،فهو ينشئ توتراً طائفياً يمنع إحداث التغيير المراد شعبياً، ويصبح الهم الأساسي هو طبطبة الخلافات ما بين قيادات الطوائف ليرسى على اتفاق جديد يجدد إدارة الأزمة ولا يلغيها، بل يلغي القرار الشعبي الديمقراطي تحت خوف الوقوع في حرب أهلية.

الطائفية هي منافية للديمقراطية البرلمانية، بل هي حاجز أساسي أمام بنائها. فلا ديمقراطية برلمانية في ظل نظام طائفي. ومن يتكلم عن الديمقراطية من داخل النظام الطائفي هو كمن يتكلم عن الحرية داخل السجن.

ما يتكلمون عنه اليوم من ديمقراطية توافقية ليس سوى بدعة للتهرّب من الأزمة. فبدل أن تُفتح الساحة السياسية، تُحصر بقيادات الطوائف لتقرر عن المؤسسات الديمقراطية الموجودة؛ في العام ٩٠ كان اتفاق "الطائف" والآن "الحوار الوطني". لا ديمقراطية في التوافق الطائفي، فهو توافق بين الزعماء على تقسيم السلطة، وليس فرزاً ديمقراطياً لآراء الشعب داخل مؤسسات ديمقراطية. فكيف تكون هناك ديمقراطية، عندما يقرر بضعة أشخاص نيابة عن الملايين.

الديمقراطية هي سلطة الشعب على نفسه وليست سلطة الحكام على الشعب.

الطائفية وصفة للتأرجح ما بين الفتن والرعب الدائم من الآخر؛ هي وصفة للحروب، لا نظام لبناء مجتمع ديمقراطي.

لقد رأينا في الآونة الأخيرة أن لو لم يكن هناك نظام طائفي لما ارتعبت الناس كلما صرح سياسي ما بتصريح، لما ارتعبت الناس من الشارع الذي هو المكان الأساسي للتغيير الديمقراطي. النظام الطائفي يمنعنا من حقوقنا الديمقراطية في النزول إلى الشارع و ينتقص من حقوقنا الجماعية والفردية. بحجّة التخوّف من العواقب والتوتر الطائفي، يتم إلغاء السيرورة الديمقراطية، فتستبدل بالأمن الاحترازي الذي يكاد يكون أسوأ من النظم الأمنية الديكتاتورية. يصبح العمل الديمقراطي سجناً جماعياً لا يحق لأحد أن يخرج منه.

إن توازن الرعب الذي يوجده النظام الطائفي هو الأرض الخصبة للتدخل الأجنبي، إن كان من دول الجوار أو القوى العظمى. فالتدخل يكون على أساس إعادة تركيب هذا التوازن لمصلحة فئة على أخرى. فمن السهل جداً لأي أحد أن يستخدم التوتر الطائفي للوصول إلى مصالحه و مآربه. ولو أردنا إنهاء التدخل الخارجي، علينا على الأقل أن نلغي النظام الذي يشجّع على هذا التدخل، وهو النظام الطائفي.

تعديات النظام الطائفي لا تقتصر فقط على كبحه الحاجة والإرادة الديمقراطية بل إلى منع نشوء وتطور الحركات النقابية والشعبية. لن تستطيع النقابات إنتاج حركة عمالية جدّية تستطيع أن تستحصل على حقوقها من السلطة، أو حتى الضغط على الحكومات في ظل النظام الطائفي، إذ يحتّم تقسيم النقابات تحت رعايات طائفية ليس من مصلحتها المطالب العمالية. ولقد شهدنا ما تم، من تدمير للعمل النقابي تحت سطوة الحروب الطائفية أو كيف يتم تجاهل المطالب العمالية تحت حجة التوتر الطائفي، أو يختزل عمل نقابي ما تحت إطار الضغوطات ما بين الطوائف. الطائفية نظام مدمّر للحركة العمالية، عندما تستبدل المطالب العمالية بمطالب طائفية ضمن الحركة العمالية.

من هنا، نرى أن التوجه الأساسي للتخلص من الأزمة السياسية الطائفية الموجودة، ولتفادي أزمات مماثلة، علينا إلغاء النظام الطائفي كلياً، فالنظام الطائفي اليوم يحد من قدرة المجتمع على التطور ويقف بوجه الخيارات الديمقراطية، وإنشاء ديمقراطية معاصرة.

لذا فإننا نطالب بنظام علماني مبني على الأسس التالية:

- إلغاء الطائفية السياسية من جميع النصوص والاتفاقات الشفهية والمكتوبة،
- إنشاء نظام انتخابي يعتمد النسبية على أساس لبنان دائرة واحدة وعلى أسس غير طائفية،
- إلغاء الطائفة من جميع السجلات الرسمية وسجلات القيد والنفوس وليكن لكل مواطن الحق في اختيار عقيدته الدينية التي تناسبه أو عدم الاختيار،
- إلغاء التقسيم الطائفي من الوظيفة، أي بمعنىً آخر علمنتها، وليتم تعيين الموظفين حسب الكفاءة وليس حسب الطائفة،
- بناء نظام تربوي غير طائفي ومدني من أجل المواطنة، وليس من أجل الولاء لزعامة ما؛ نظام تعليمي مبني على محورية التعليم الرسمي المجاني للجميع، لا التبعية للمؤسسات التربوية الطائفية.

وإننا بذلك نرفض أي نظام يتم الاتفاق عليه في جلسات الحوار الحالي يعتمد التوافقية الطائفية في أساس حكمه.



التجمع اليساري من اجل التغيير

مطلوب للتوظيف:

سنّة | شيعة | موارنة

دروز | اورثوذكس

العمل حق

نعم لعلمنة الوظيفة

شارك في حملة هوية بدون طائفية

habatc@gmail.com

الحملة يتم تنظيمها من قبل تنظيمات سياسية يسارية